تتمة ...

سور الفصل العنصري .. بين العجز والاستهتار!

الوطنية لمقاومة الاستيطان في الشمال، كان في طريقه من قرية «مسحة»، القريبة من طولكرم، والتي التهمها الجدار بأكملها، إلى قريته «مردا» التي لا تبعد أكثر من ١٥ كيلومتراً عن «مسحة» التي كان يزورها برفقة وفد من المتضامنين الألمان الذين جاءوا للاطلاع على الأوضاع المأساوية التي يخلفها الجدار بأنفسهم. كان الصوت باهتاً، ومتقطعاً، فآثرت تأجيل المكالمة إلى أن يتمكن من إيجاد طريق مناسبة إلى قريته التي وصلها بعد ثلاث ساعات من بدء رحلة العودة، التي لم تكن في «الظروف الاعتيادية» تستغرق أكثر من ١٠ دقائق.

ويقول الخفش: الجدار قضية سياسية بالدرجة الأولى، وتعبر عن عنصرية الاحتلال، ولا أعتقد أن ما نقوم به يكفي. كل ما نملك في هذا المجال هو التنسيق مع المؤسسات القانونية المحلية والدولية، وبعض المؤسسات الإسرائيلية المتضامنة، لتنظيم الفعاليات الجماهيرية المعارضة لبناء الجدار، وتنظيم زيارات وفود التضامن إلى أكثر المواقع تضرراً بفعل الجدار.

وحول تعاون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معهم ومع غيرهم في «مجابهة الجدار»، يختصر الخفش المسألة بقوله: «هذه المؤسسات بشقيها تشعر بالعجز، وترى أن القضية أكبر منها». ويتساءل: كيف يمكن لنا تحقيق أي شيء، إذا كنا نعمل وفق هذا المنطلق؟»

ويؤكد الخفش تعاون بعض المؤسسات كـ«الإغاثة الزراعية»، و«الهيدرولوجيين الفلسطينيين»، وغيرهما، في توفير بعض المساعدات الفنية واللوجستية للجنة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، وإن كانت هذه المساعدات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، فالكثير من المساحين الفلسطينيين المعتمدين لدى إسرائيل، والذين من المفترض أنهم يلعبون دوراً محورياً في التخفيف على المواطنين المتضررين، يطلبون مبالغ كبيرة جراء إتمام خرائط مسحية للأراضي التي تطلبها المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بناء على تقدم أصحاب هذه الأراضي بـ«تظلمات لدى هذه المحاكم».

ويفصل عبد الله حماد، من مركز القدس للمساعدة القانونية، قائلاً: نقوم برفع قضايا عدة إلى المحكمة العسكرية في «بيت إيل» بخصوص «الجدار الفاصل»، واستطعنا مؤخراً الحصول على قرار مفاده أن الحكومة الإسرائيلية ملزمة بتغيير مسار الجدار إذا ما كان يعترض طريقه منشأة ما، أو مشروع، أو حتى بئر ماء، لكنها تشترط ومن باب «التعجيز» أحياناً، خرائط من مساحين معترف بهم في إسرائيل، وبأرض بديلة قريبة من المنشأة المزمع إنقاذها، ليستمر العمل في الجدار كما هو مخطط له، وإن «انحرف قليلاً».

ويؤكد حماد: هذه الخرائط مكلفة ولا يستطيع المزارعون المنكوبون أصلاً تحمل نفقاتها، لا سيما أن النتائج غير مضمونة. والأدهى أن العمل بالجدار يستمر حتى يتم إحضار هذه الخرائط، وفي كل الأحوال النتائج غير مضمونة، لكنها محاولات نجحت في بعض الأحيان، وفشلت في أحيان أخرى.

وقال حسن بكر، منسق اللجنة الإعلامية الخاصة بهيئة التنسيق الموحدة للدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان إن المطلوب تنظيم المزيد من ورش العمل والأنشطة المتخصصة، بالاستعانة بعدد من الخبراء في مجال المياه والاستيطان، مضيفاً أن التجربة أثبتت أن لمثل هذه الفعاليات دوراً كبيراً في مجال تثقيف المجتمع الفلسطيني، وإطلاعه على خطورة ما يجري، بالإضافة إلى تحريك الموضوع وتفعيله على المستوى الدولي.

وتحدث بكر عن أهمية التنسيق مع مسؤولي المجالس المحلية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والشعبية لضمان التحرك الشعبي النشط للتصدي للاستيطان بشكل عام وجدار الفصل العنصري بشكل خاص.

واقترح يوسف حمودة من المركز الجغرافي الفلسطيني التوجه الى المحاكم الدولية وحتى الإسرائيلية على الرغم من عدم الثقة بالأخيرة لرفع قضايا بخصوص أضرار «الجدار العازل» والذي يخلف مآسي وعذابات كبيرة، بالإضافة إلي خسائر اقتصادية ومالية

كبيرة.

وشدد عصام بكر الباحث في مجال الاستيطان وممثل حزب الشعب على أهمية تفعيل وتنشيط هيئة التنسيق الموحدة في جميع محافظات الوطن، في وقت تجرى فيه اتصالات مع مختلف قطاعات المجتمع والمنظمات الأهلية والشعبية والمجالس المحلية لتنسيق الأدوار والعمل المشترك لتفعيل المساهمة والتحرك الشعبي لمقاومة الاستيطان.

وشددت رندة الطاهر من وزارة الأشغال العامة والإسكان على ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل، يدعى إليه السفراء والقناصل العرب والأجانب ونشطاء السلام ومختلف الشخصيات الإسرائيلية الرافضة للاستيطان وإقامة الجدار العنصري.

وزارة الإسكان متهمة بالمماطلة

ويسوق حماد مثالاً، قرية مسحة، التي تقدم بعض مزارعيها منذ ٢٢ حزيران (يونيو) بطلب لوزارة الإسكان بالحصول على الخرائط التي تطلبها المحاكم العسكرية الإسرائيلية، وحتى الآن لا يزالون ينتظرون هذه الخرائط، في الوقت الذي تعمل فيه جرافات الاحتلال على قدم وساق في الجدار، الأمر الذي يستحيل معه الهدم إذا ما تم البناء.

ويؤكد حماد أن مسألة التأخير، لا تدخل في باب «الإهمال أو التقصير»، بل ضعف الإمكانات. «هناك نقص واضح في المساحين، وفي الأجهزة الكافية لإتمام هذه المهام بالسرعة والكفاءة المطلوبتين».

وهنا تبرز تساؤلات عدة، منها: لماذا لا يتم تخصيص ميزانية خاصة لإعداد هذه الخرائط؟ وما فائدة وزارة الإسكان إن لم تكن تمتلك الأجهزة الكافية، والعناصر البشرية المؤهلة لإتمام وظائفها؟ ثم من يتحمل مسألة التأخير هذه؟

ويؤكد عصري عطا الله، مدير دائرة المساحة التي باتت تتبع سلطة الأراضي الفلسطينية منذ تموز (يوليو) ٢٠٠٢، بعد أن كانت تتبع وزارة الإسكان، أن الدائرة التي تقدم خدمات الخرائط المساحية لأصحاب الأراضي التي تصادرها سلطات الاحتلال لصالح المستوطنات أو «الجدار الفاصل»، تعاني من إهمال كبير منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ما أثر سلباً على إنتاجيتها، فهي اليوم لا تملك سيارات للتنقل، وليس لديها الطاقم الكافي، وبخاصة أن عبء العمل يقع على كاهل ٣٠٪ من كادر الدائرة فقط، كما أن بعض مكاتب الدائرة، ومنها مكتبها في بيت لحم، لا يملك حتى أقلاماً ومساطر ودفاتر مسطرة!!!

ويدافع عطا الله عن الهيئة، ويقول: طاقم الهيئة يعمل بجهد مبالغ فيه لتحقيق ما يمكن تحقيقه للجمهور، «لكن لا أحد يتعاون معنا»، توجهنا عدة مرات إلى وزراء الإسكان في الحكومات السابقة، ولم نلق إلا وعوداً براقة، لم يتحقق منها شيء بعد أكثر من عشر سنوات، والأمر لم يتغير عندما أصبحت الدائرة تابعة لسلطة الأراضي أيضاً. «وعود فقط»!!

ويشير أحد المساحين العاملين في الدائرة إلى أن وزراء الإسكان السابقين لم يولوا أي اهتمام بالدائرة، حتى أن أحدهم زارها مرة واحدة ولربع ساعة فقط، طوال ست سنوات، في حين لم يزرها آخر استلم الوزارة لعام كامل.

ويضيف: «في بعض الأحيان ندفع أجرة السيارات وتكاليف السولار من حسابنا، ولا يتم تعويضنا عنها»، ووصل الأمر بأحد الوزراء بالتهديد بإغلاق الدائرة التي وصفها بـ«الدكان»، بسبب الإلحاح في المطالبات بتطويرها ووضع الإمكانات اللازمة تحت تصرفها.

ويتحدث عطا الله عن أن وزير المالية السابق وعدهم بتحسين الظروف، لكن يبدو أن الأمر لا يخرج عن دائرة «الحكي ما عليه جمرك»، ويأمل من وزير المالية الحالي الاهتمام بأمر الدائرة الحيوية، «المهملة بما تحمله الكلمة من معان».

بيروقراطية تعطل الخدمات!

ويؤكد عطا الله أن الدائرة لم تتسلم أية مطالبات بخرائط لأراض معينة في مسحة أو غيرها، بل تم طلب خرائط لجميع قرى طولكرم، وأعدتها الهيئة ووضعتها على قرص ممغنط (D.C)، مشيراً إلى أن المحامين والجهات التي تتعامل مع مثل هذه القضايا غالباً ما تفتقد الدقة، بحيث لا تشير إلى القطعة المطلوبة بعينها، ما يجبر طاقم الدائرة على مسح المنطقة بأكملها، الأمر الذي يتطلب وقتاً وجهداً مضاعفين، ومع قلة الإمكانات البشرية والفنية يصبح الأمر أشبه بالمستحيل، ومع ذلك نعمل بكل ما نملك من طاقة، بل والكثير منا يخاطر بنفسه لإتمام عمله، الأمر الذي يؤكده المساح نبيل عطوان، حيث تعرض وزملاءه أكثر من مرة لاعتداءات من قبل المستوطنين، وقوات جيش الاحتلال، سواء أكانوا أجروا تنسيقاً أم لا.

ويرى عطا الله أن الحد الأدنى المطلوب في هذه الفترة، هو العمل على تشكيل هيئة عليا تتعامل مع قضايا الجدار والمستوطنات، وبالتالي تضخ كافة الإمكانات المتوفرة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لصالحها. «أما إذا بقيت كل مؤسسة تعمل على حدة وبمعزل عن الأخريات، فإن الجهود، إن وجدت، فإنها تضيع أدراج الرياح».

ويضيف: تخيل أنني «أتمرمر» إن أردت الحصول على بعض الخرائط الرقمية والمعلومات الدقيقة من وزارات ومراكز حكومية ذات علاقة واختصاص. هناك بيروقراطية عالية، فبدلاً من المبادرة لتبادل هذه المعلومات، يتم التعامل معها أحياناً، وكأنها معلومات سرية ولا يجوز حتى لذوي الاختصاص والحاجة الاطلاع عليها، إلا بعد إذن من «الجهات العليا» في تلك المؤسسات.

ويرفض عطا الله فكرة «أننا لا نستطيع تغيير الواقع»، مؤكداً أن «استراتيجية العجز» هذه هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من وضع مترد، وأنها تضيع الكثير من الجهود الحقيقية في هذا المجال وغيره من المجالات، وأن غياب مثل هذه الاستراتيجية عند اليهود، هو ما أهلهم لتأسيس دولة أصبحت خلال خمسين عاماً «القوة العظمى في المنطقة».

وينفي نبيل قسيس، وزير التخطيط في حكومة «أبو مازن» المستقيلة، أي تقصير في هذا الجانب، ويؤكد أن وزارته على استعداد لتقديم أية خدمات تقع في دائرة اختصاصها، مشيراً إلى أن الوزارة قدمت الكثير من الخدمات للمؤسسات المعنية فيما يتعلق بالخرائط، إلا أنه كان بدء حديثه بالتساؤل: وهل وزارة التخطيط وحدها المعنية بالموضوع؟! الأمر الذي ردده الكثيرون خلال حديثنا معهم.

ويقول بشار جمعة، مدير الإدارة العامة لقضايا الوضع النهائي في الوزارة: نحن نقدم خرائط «متوسطة» الدقة، قد تفيد بعض المتضررين من شق شارع أو هدم منشأة ضخمة جراء الجدار أو التوسع الاستيطاني، وقدمنا للعديد من المؤسسات خرائط للاستفادة منها لدى المحاكم العسكرية الإسرائيلية، لكن استفادة المواطنين منها تبقى محدودة، فهي تقدم خرائط بمقاييس لا تقل عن (١/٥٠٠٠)، في حين يكون المطلوب من المواطنين خرائط بمقاييس قد تصل إلى (١/١٠٠٠)، وهي غير متوفرة لدى الوزارة.

مطلوب تشكيل لجنة وطنية لمساعدة المنكوبين

ويرى جمعة أن من الظلم أن يتحمل المواطن المتضرر تكاليف هذه الخرائط، التي بالتأكيد سترهقه اقتصادياً، هذا إن توفرت لديه المبالغ المطلوبة لإعدادها، والأدهى أن النتائج غير مضمونة، ويقول: من وجهة نظري